4- شروط تصنيف الأدوات المالية:

تصنف الأدوات المالية بحسب الهدف من اقتنائها وذلك حسب الآتي:

1- إذا كان الهدف من اقتنائها الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق فإنها تصنف أداة مالية بالتكلفة المطفأة (HTM).

2- إذا كان الهدف من اقتنائها الاحتفاظ بها لفترة طويلة وبيعها قبل تاريخ استحقاق فإنها تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر Fvoci في حال كان الاستثمار بالقروض والسندات.

3- إذا كان الهدف من اقتنائها تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة الاستحقاق وكانت تلك الدفعات النقدية هي للأصل مع الفوائد بتواريخ محددة حتى نهاية فترة الاستحقاق فإنها تصنف أداة مالية بالتكلفة المطفأة HTM.

4- إذا كان الهدف من اقتنائها تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة الاستحقاق وكانت تلك الدفعات النقدية هي للأصل مع الفوائد بتواريخ محددة ومن الممكن بيعها قبل فترة الاستحقاق فإنها تصنف أداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fvoci إذا كان الاستثمار في السندات والقروض.

5- إذا كان الهدف من اقتنائها المضاربة والبيع لتحقيق أرباح خلال فترة قصيرة الأجل فإنها تصنف أداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL.

6- إذا كان الهدف من اقتنائها المضاربة والبيع لتحقيق أرباح خلال فترة طويلة الأجل فإنها تصنف أداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fvoci إذا كان الاستثمار في الأسهم.

7- إذا كان الهدف من اقتنائها التحوط أو التغطية لتغيرات القيمة العادلة فإنها تصنف أداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL.

8- إذا كان الهدف من اقتنائها التحوط أو التغطية لتغيرات التدفق النقدي فإنها تصنف أداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fvoci.

نهاية كل دورة مالية، ويتم تسجيل التغيرات بالقيمة العادلة في الأرباح والخسائر وتسجل توزيعات الأرباح في الأرباح والخسائر ولا يسمح بالاعتراف بأي خسارة اطفاء.

وفيما يلي جدول يلخص القياس اللاحق للأصول المالية وفقاً للمعيار IFRS9:

تصنيف الأصل المالي	القياس الأولي	القياس اللاحق
الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة	بالقيمة العادلة	• بالتكلفة المطفأة ناقصا خسارة الانخفاض. • تسجل الفوائد بالأرباح والخسائر. • يسجل اطفاء الأصل في الأرباح والخسائر. • يسمح باسترداد إطفاء معترف به مسبقا ويسجل بالأرباح والخسائر. • تسجل مكاسب وخسائر فروقات تقييم سعر الصرف في الأرباح والخسائر (سندات بعملة أجنبية).
الأصول المالية المدينة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	بالقيمة العادلة	• بالقيمة العادلة بنهاية كل دورة مالية. • يسجل الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر. • تسجل الفوائد بالأرباح والخسائر. • يسجل اطفاء الأصل في الأرباح والخسائر. • يسمح باسترداد إطفاء معترف به مسبقاً ويسجل بالأرباح والخسائر. • تسجل مكاسب وخسائر فروقات تقييم سعر الصرف في الأرباح والخسائر (سندات بعملة أجنبية).

تصنيف الأصل المالي	القياس الأولي	القياس اللاحق
الأصول المالية غير المدينة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	بالقيمة العادلة	• بالقيمة العادلة بنهاية كل دورة مالية. • وتسجل فروقات القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر. • تسجل التوزيعات في الأرباح والخسائر. • لا يسمح بتسجيل أي إطفاء.
الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL)	بالقيمة العادلة	• بالقيمة العادلة بنهاية كل دورة مالية. • وتسجل فروقات القيمة العادلة في الأرباح والخسائر. • تسجل التوزيعات في الأرباح والخسائر. • لا يسمح بتسجيل أي إطفاء.

3. الاعتراف الأولي للالتزامات المالية:

أما بالنسبة للالتزامات المالية والتي كنا قد أشرنا إلى طريقة تصنيفها وفقا للمعيار IFRS9 وهي:

أ- التزامات مالية مقيمة بالتكلفة المطفأة حيث يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

ب- التزامات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL).

4. القياس اللاحق للالتزامات المالية:

يعني القياس اللاحق للالتزام المالي رصد الأحداث التي تؤثر على قيمة الالتزام المالي بعد ما تم الاعتراف به سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة ويعني ذلك رصد التغيرات بالتكلفة المطفأة أو التغيرات في القيمة العادلة ويتم ذلك خلال الأتي:

- يتم القياس اللاحق لالتزام المالي المقيم بالتكلفة المطفأة والمقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال.

- يتم القياس اللاحق للالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL من خلال الاحتمالات الآتية:
  - التزامات للتداول القصير والتي تنشأ بهدف تحقيق ربح في المدى القصير الآجل كالمشتقات المالية أو كالتزام لتسليم أصل مالي مقترض من قبل بائع على المكشوف، وفي هذه الحالة يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغير في القيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر.
  - التزامات مالية تم استخدام خيار تصنيفها بالقيمة العادلة FVO عند الاعتراف الأولي هنا يتم قياسها بالقيمة العادلة وإدراج التغير في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.
  - التغيرات بالقيمة العادلة للالتزامات مالية ولأسباب لا تتعلق بالتغير في الخطر الائتماني يتم إدراجها في الأرباح والخسائر.
  - التغيرات بالقيمة العادلة للالتزامات مالية بسبب التغير في الحظر الائتماني في هذه الحالة فقط يتم إدراج التغير في قائمة الدخل الشامل الآخر.
  - الالتزامات المالية التي تنشأ عن عملية تحويل أصل مالي مع الاحتفاظ بمعظم العوائد والمخاطر المتعلقة بهذا الأصل المالي أو التي تنشأ من عملية تحويل الأصل المالي مع بقاء ارتباط مستمر مثال: كأن يتم بيع الأصل المالي مع ضمان تعويض الشاري عن أي خسائر افلاس للأصل المالي المباع عندها تستمر الشركة بالاعتراف بالأصل المالي بمقدار الارتباط المستمر وينشأ عن هذا الاعتراف التزام مالي مرتبط بالأصل المالي ويتم قياس هذا الالتزام بناء على طريقة قياس الأصل المالي المرتبط به فإذا كان الأصل المالي يقاس بالتكلفة المطفأة عندها يقاس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة واذا كان الأصل المالي يقاس بالقيمة العادلة عندها يقاس الالتزام بالقيمة العادلة.

- التزامات طارئة يتم تسجيلها من قبل الشاري عند اندماج الشركات ويجب قياسها لاحقا بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في حساب الأرباح والخسائر.

5. إعادة تصنيف الأدوات المالية:

يمكن إعادة تصنيف الأصول المالية فقط في حال تغير نموذج الأعمال وهو نادر الحدوث حيث تُدار على أساسه هذه الأصول المراد تغيير تصنيفها وعادة ما تكون هذه التغيرات على مستوى الإدارة العليا كنتيجة لتعديلات داخلية أو خارجية في استراتيجياتها الاستثمارية، هذه التعديلات يجب أن تكون جوهرية على أعمال المنشأةوظاهرة للأطراف الخارجية، و يتم تطبيق إعادة التصنيف بشكل مستقبلي من تاريخ أول تقرير يلي تغيير نموذج الأعمال، وتتم المعالجة المحاسبية لإعادة التصنيف وفق الحالات الآتية:

أ- إعادة التصنيف من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: كلا الطريقتان يحتسبان الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال وبالتالي فقط يتم إعادة قياس الأصل المالي المعاد تصنيفه بالقيمة العادلة مع تسجيل أي فروقات إعادة القياس بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر.

ب- إعادة التصنيف من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتم إعادة قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة مع تسجيل فروقات إعادة القياس بين القيمة العادلة والتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر.

ت- إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى التكلفة المطفأة: يتم إعادة قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة من خلال إعادة جميع الفروقات المسجلة في قائمة الدخل الشامل إلى قيمة الأصل المالي المسجل سابقاً بالقيمة العادلة وبالتالي يصبح ظاهراً بالتكلفة المطفأة.

ث- إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ويستمر التقييم بالقيمة العادلة ويتم تحويل الفروقات المسجلة في قائمة الدخل الشامل الآخر إلى حساب الأرباح والخسائر.

ج- إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى التكلفة المطفأة: ويتم اعتبار القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة المطفأة للأصل المالي ويتم البدء باحتساب الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال بالاعتماد على التكلفة المطفأة التي تم اعتمادها عند إعادة التصنيف.

ح- إعادة التصنيف من القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر: ويستمر التقييم بالقيمة العادلة ويتم البدء بتسجيل التغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الأخر ويتم البدء باحتساب الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال بالاعتماد على القيمة العادلة عند إعادة التصنيف على أنها التكلفة المطفأة.

أما بالنسبة للالتزامات المالية فإن المعيار IFRS9 لم يسمح بإعادة تصنيفها.

ثالثا: إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية بحسب IFRS9:

1. إلغاء الاعتراف بالأصول المالية:

أ- بالنسبة للشركات التي تصدر قوائم مالية موحدة فإنه يجب على الشركة أولا أن تقوم بتوحيد جميع شركاتها التابعة وفقا لمعيار IFRS10 ثم تطبيق شروط ومعايير إلغاء الاعتراف بأصل مالي في القوائم المالية الموحدة على المستوى الموحد.

ب- قبل أن يتم تحديد ما إذا كان وإلى أي مدى يُعد إلغاء الاعتراف مناسباً يجب تحديد ما إذا كان الإلغاء يجب تطبيقه على جزء من أصل مالي (أو

2- بما أن سعر فائدة السندات 10% وهي أكبر من سعر الفائدة السوقي عند شراء السندات فهناك علاوة للسندات. وفيما يلي جدول إطفاء العلاوة بطريقة الفائدة الفعالة (الحقيقة).

السنة (1)	التكلفة المطفأة بداية السنة (2)	دخل الفائدة الفعالة (3) = (2) × 8%	الفائدة المقبوضة *(4)	إطفاء العلاوة (5) = (3)-(4)	التكلفة المطفأة نهاية السنة *(6)
					52575
1	52575	52575 × 8% =4207	5000	793	51782
2	51782	51782×8%=4143	5000	857	50925
3	50925	50925×8%=4075	5000	925	50000
		المجموع		2575	

يلاحظ أن الفائدة المقبوضة سنوياً تبلغ 5000 وحدة نقدية، وتمثل الفائدة البالغة بنسبة 10% × 50000 وحدة نقدية (القيمة الاسمية للسندات).

ويتم إثبات القيود اليومية المتعلقة بفائدة السندات للسنة الأولى كما يلي:

- في نهاية السنة الأولى وبتاريخ 2011/12/31:

5000	من ح/ النقدية 2011/12/31
	إلى مذكورين
4207	ح/ إيرادات فائدة السندات
793	ح/ أصول مالية بالتكلفة المطفأة

التمرين الرابع:

حصلت الشركة س بتاريخ 1 كانون الثاني 2015 على خصم مقابل شراء سندات دين صادرة عن الشركة ع حيث تتمتع هذه السندات بما يلي:

1- بمعدل فائدة اسمية قدره 8%.

2- وبقيمة اسمية 165.000 وحدة نقدية.

3- تاريخ استحقاق هذه السندات هو في نهاية كانون الأول 2019.

4- تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي بتاريخ 31 كانون الأول و 30 حزيران من كل عام.

5- حصلت الشركة س على هذه السندات مقابل مبلغ استثمار قدره 152.260 وحدة نقدية.

6- إن الشركة قام بتصنيف السندات ضمن فئة الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة.

7- إن معدل الفائدة الفعال كان مساوي إلى 10%.

المطلوب:

أ- إعداد جدول يبين القيمة المحملة للاستثمار بتاريخ استحقاق الفائدة على نحو نصف سنوي.

ب- بيان المعالجة المحاسبية لهذا الاستثمار.

حل التمرين الرابع:

حل الطلب: أ- لإعداد الجدول تحتسب الأرقام الآتية:

قيمة الخصم = (القيمة الاسمية – مبلغ الاستثمار الموظف) = 12.740 وحدة نقدية

الفائدة الاسمية المقبوضة في نهاية نصف سنة $165.000 \times \frac{8\%}{2} = 66.00$ وحدة نقدية

التاريخ	الإيراد الفعلي	الفائدة الاسمية المستلمة	قيمة التسوية بحسب التكلفة المطفأة في نهاية كل نصف سنة	الخصم	القيمة المحملة للسندات في نهاية كل نصف سنة
1 كانون الثاني 2015	-	0	0	12.740	152.260
30 حزيران 2015	7.613	6.600	1.013	11.727	153.273
31 كانون الأول 2015	7.664	6.600	1.064	10.663	154.337
30 حزيران 2016	7.717	6.600	1.117	9.547	155.453
31 كانون الأول 2016	7.773	6.600	1.173	8.374	156.626
30 حزيران 2017	7.831	6.600	1.231	7.143	157.857
31 كانون الأول 2017	7.893	6.600	1.293	5.850	159.150
30 حزيران 2018	7.958	6.600	1.358	4.492	160.508
31 كانون الأول 2018	8.025	6.600	1.425	3.067	161.933
30 حزيران 2019	8.097	6.600	1.497	1.570	163.430
31 كانون الأول 2019	8.170	6.600	1.570	0	165.000

حل الطلب: ب- المعالجة المحاسبية:

في 1 كانون الثاني 2015

152.260		من ح/ سندات مقيمة بالتكلفة المطفأة
	152.260	إلى ح/ النقدية
		تسجيل الاستثمار (السندات المشتراة بخصم) وتصنيفه ضمن الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة.

في 30 حزيران 2015

		من مذكورين
6.600		ح/ النقدية
1.013		ح/ سندات مقيمة بالتكلفة المطفأة
	7.613	إلى ح/ إيراد الفائدة
		إثبات استلام إيراد الفائدة الاسمية في استثمار السندات باستخدام أسلوب الفائدة الفعال

وبنفس الطريقة للسنوات اللاحقة.

التمرين الخامس:

باستخدام المعلومات الواردة في المسألة السابقة وبفرض أن الشركة قامت ببيع السندات السابقة بسبب أمر خارج عن إرادتها لم تستطع الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفق الآتي:

بفرض أن:

1- عملية البيع قد تمت بتاريخ 1 تشرين الثاني 2016.

2- سعر البيع للسندات كان مساوي إلى 164.588 وحدة نقدية متضمنا الفائدة المستحقة.

المطلوب: بين المعالجة المحاسبية لهذه العملية بتاريخ البيع.

حل التمرين الخامس:

لابد من حساب الفائدة المستحقة حتى تاريخ 1 تشرين الثاني 2016 حيث أنها تساوي إلى $\frac{4}{6} \times 6600$		4.400
لابد من حساب قيمة الاستثمار بتاريخ 1 تشرين الثاني بحسب نظرية الفائدة الفعالة وبالعودة إلى الجدول السابق نجد أن القيمة اللازم إضافتها للاستثمار في نهاية السنة المالية 2016 مساوية 1.173 وحدة نقدية وبالتالي لحساب القيمة التي يجب تحميلها للاستثمار بتاريخ 1 تشرين الثاني 2016 تكون مساوية إلى $\frac{4}{6} \times 1.731$		781.78
صافي القيمة البيعية للسندات		164.588
ناقص قيمة الاستثمار في 1 تشرين الثاني 2016		
قيمة الاستثمار في 30 حزيران (من الجدول)	155.453	
القيمة التي يجب إضافتها إلى الاستثمار بحسب نظرية الفائدة الفاعلة عن المدة من تموز حتى 1 تشرين الثاني 2016 (من الجدول)	782	
قيمة الاستثمار في 1 تشرين الثاني 2016	156.235	
أرباح بيع الاستثمار		8.353 وحدة نقدية

المعالجة المحاسبية للعملية:

في 1 تشرين الثاني 2016

من حـ/ سندات مقيمة بالتكلفة المطفأة		782
إلى حـ/ إيراد الفائدة	782	
تسوية قيمة الاستثمار في تاريخ البيع وفق نظرية الفائدة الفعالة		

في 1 تشرين الثاني 2016

من حـ/ إيراد الفائدة المستحقة		4400
إلى حـ/ إيراد الفائدة	4.400	
تسجيل إيراد الفائدة المستحقة حتى تاريخ 1 تشرين الثاني 2016		

في 1 تشرين الثاني 2016

من حـ/ النقدية		164.588
إلى مذكورين		
حـ/ سندات مقيمة بالتكلفة المطفأة	156.235	
حـ/ إيراد الفائدة المستحقة	4.400	
حـ/ أرباح عملية بيع الاستثمارات	3.953	
تسجيل عملية البيع للسندات المقيمة بالتكلفة المطفأة		

التمرين السادس:

اشترت شركة سند بمعدل فائدة ثابت تتمتع هذه السندات بالخصائص الآتية:

1- سعر الشراء 98 مليون وحدة نقدية.

2- تاريخ الشراء 1 كانون الثاني 2016.

3- القيمة الاسمية للسند 100 مليون وحدة نقدية.

4- تاريخ الاستحقاق 3 سنوات.

5- معدل الفائدة الاسمي 5% سنوياً.

وبفرض أن السعر السوقي للسند في نهاية كل سنة على الشكل الآتي:

* 31 كانون الأول 2016 97 مليون وحدة نقدية
* 31 كانون الأول 2017 101 مليون وحدة نقدية
* 31 كانون الأول 2018 ستعود لتصبح نفس القيمة الاسمية أي 100 مليون وحدة نقدية.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية على فرض:

أ- تم تصنيف السند ضمن فئة الاصول المقيمة بالتكلفة المطفأة.

ب- تم تصنيف السند ضمن فئة الأصول المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

حل التمرين السادس بناء على فرض أ:

بالبداية يتم احتساب معدل الفائدة الفعال (EIR) وهو عبارة عن المعدل الذي يحقق المعادلة التالية:

$$98 = \frac{5}{1 + E/R} + \frac{5}{(1 + \frac{E}{R})^2} + \frac{5}{(1 + \frac{E}{R})^3}$$

من خلال احتساب المعدل يكون يساوي 5.7447%.

ثم يتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال للسنوات حتى تاريخ الاستحقاق على الشكل الآتي:

السنة	التكلفة المطفأة في بداية العام	إيراد الفائدة	الدفعة المقبوضة	التكلفة المطفأة في نهاية العام
2016	98.000.000	5.630.000	5.000.000	98.630.000
2017	98.630.000	5.666.000	5.000.000	99.296.000
2018	99.296.000	5.704.000	5.000.000	100.000.000

وبالتالي تكون القيود المحاسبية كما يلي:

في 1 كانون الثاني 2016

من حـ/ سندات بالتكلفة المطفأة	98.000.000	
إلى حـ/ النقدية		98.000.000
تسجيل الاستثمار (السندات) وتصنيفه كسندات مقيمة بالتكلفة المطفأة.		

في 31 كانون الأول 2016

من مذكورين		
حـ/ النقدية	5.000.000	
حـ/ سندات بالتكلفة المطفأة	630.000	
إلى حـ/ إيراد فائدة (الأرباح والخسائر)		5.630.000
إثبات إيراد الفائدة من استثمار في السندات باستخدام أسلوب الفائدة الفعال		

في 31 كانون الأول 2017

من مذكورين		
حـ/ النقدية	5.000.000	
حـ/ سندات بالتكلفة المطفأة	666.000	
إلى حـ/ إيراد فائدة (الأرباح والخسائر)		5.666.000
إثبات إيراد الفائدة من استثمار في السندات باستخدام أسلوب الفائدة الفعال		

في 31 كانون الأول 2018

من مذكورين		
حـ/ النقدية	5000000	
حـ/ السندات	70-4000	
إلى حـ/ إيراد الفائدة		5704000
إثبات الفائدة للقسط الأخير		

31 كانون الأول 2018

من حـ/ النقدية	1000000	
إلى حـ/ السندات		1000000
تحصيل قيمة الاستثمار بتاريخ استحقاقه		

حل التمرين بناء على فرض ب:

بعد أن يتم احتساب معدل الفائدة الفعال والتكلفة المطفأة في نهاية كل سنة يتم احتساب مقدار التغير بين القيمة العادلة والتكلفة المطفأة كما هو مبين في الجدول الآتي:

السنة	القيمة العادلة	التكلفة المطفأة في نهاية العام	احتياطي FVOCI (تغيرات القيمة العادلة)	رصيد سابق لاحتياطي FVOCI	قيد الاحتياطي FVOCI
2016	97.000.000	98.630.000	(1.630.000)	0	(1.630.000)
2017	101.000.000	99.296.000	1.704.000	1.630.000	3.334.000
2018	100.000.000	100.000.000	0	1.704.000	(1.704.000)

وبالتالي يتكون القيود المحاسبية كما يلي:

في 1 كانون الثاني 2016

من حـ/ سندات FVOCI		98.000.000
إلى حـ/ النقدية	98.000.000	
تسجيل الاستثمار (السندات) وتصنيفه كسندات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .		

في 31 كانون الأول 2016

من مذكورين		
حـ/ النقدية		5.000.000
حـ/ احتياطي FVOCI		1.630.000
إلى المذكورين		
حـ/ سندات FVOCI	1.000.000	
حـ/ إيراد فوائد	5.630.000	
إثبات التغير بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة واثبات إيراد الفائدة من استثمار في السندات باستخدام أسلوب الفائدة الفعال		

في 31 كانون الأول 2017

من مذكورين		
حـ/ النقدية		5.000.000
حـ/ سندات FVOCI		4.000.000
إلى المذكورين		
حـ/ إيراد فوائد	5.666.000	
حـ/ احتياطي FVOCI	3.334.000	
إثبات التغير بالقيمة العادلة والتكلفة المطفأة وإثبات إيراد الفائدة من استثمار في السندات باستخدام أسلوب الفائدة الفعال		

في 31 كانون الأول 2018

		من مذكورين
105.000.000		حـ/ النقدية
1.704.000		حـ/ احتياطي FVOCI
		إلى المذكورين
	101.000.000	حـ/ سندات FVOCI
	5.704.000	حـ/ إيراد فوائد
		تحصيل قيمة الاستثمار (السندات) بتاريخ استحقاقه وإقفال احتياطي VVOCI وإثبات إيراد الفوائد

التمرين السابع:

قامت شركة (س) بتاريخ 1 كانون الثاني 2016 بشراء 100 سهم من أسهم شركة (ص) بقيمة 10.000 وحدة نقدية، فإذا علمت أن:

1- بتاريخ 31 كانون الأول 2016، كانت القيمة العادلة للأسهم 8.000 وحدة نقدية.

2- بتاريخ 31 آذار 2017، استلمت الشركة توزيعات أرباح بقيمة 500 وحدة نقدية.

3- بتاريخ 31 كانون الأول 2017، كانت القيمة العادلة للأسهم 13.000 وحدة نقدية، وقد باعت الشركة كامل أسهم شركة (ص) بهذا التاريخ.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية مع العلم أنه تم تصنيف الأسهم ضمن فئة الأصول المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

حل التمرين السابع:

في 1 كانون الثاني 2016

		من حـ/ أسهم (FOVCI)
10.000		إلى حـ/ النقدية
	10.000	تسجيل الاستثمار (الأسهم) وتصنيفه كأسهم مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

في 31 كانون الأول 2016

من حـ/ الدخل الشامل الآخر		2.000
إلى حـ/ أسهم (FOVCI)	2.000	
إعادة تقييم الأسهم بالقيمة العادلة وتسجيل الفرق في الدخل الشامل الآخر .		

في 31 آذار 2017

من حـ/ النقدية		500
إلى حـ/ توزيعات أرباح أسهم مستثمرة	500	
قبض توزيعات أرباح عن الأسهم المستثمرة		

في 31 كانون الأول 2017

من حـ/ أسهم (FOVCI)		5.000
إلى حـ/ الدخل الشامل الآخر	5.000	
إعادة تقييم الأسهم بنهاية السنة المالية		
من حـ/ النقدية		13.000
إلى حـ/ أسهم (FOVCI)	13.000	
بيع قيمة الاستثمار (الأسهم)		

يُلاحظ أن: عند بيع الاستثمار المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لم يتم إقفال رصيد حساب الدخل الشامل الآخر الخاص بهذا الاستثمار في الأرباح والخسائر وإنما بقي في الرصيد في حساب الدخل الشامل الآخر (هنا حسب هذا المثال بقيمة 3.000 وحدة نقدية) ويمكن إعادة نقله إلى الأرباح المحتجزة.

التمرين الثامن:

شركة (ص) كان قد أصدرت سندات بقيمة 10000 وحدة نقدية وقامت بتصنيفها ضمن خيار القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة FVTPL وبتاريخ إعداد التقارير المالية في نهاية العام حددت الشركة أن 200 وحدة نقدية من أصل 1000

وحدة مقدار التغير بالقيمة السوقية للالتزامات ناتجة عن تغير بالخطر الائتماني للشركة (ص).

المطلوب: ما هو القيد المحاسبي الواجب تسجيله عند إعداد التقارير المالية في نهاية العام.

حل التمرين الثامن:

1000		من ح/ قرض سندات
		إلى مذكورين
	2000	ح/ الدخل الشامل الاخر
	800	ح/ إيرادات تغير بالقيمة السوقية للالتزامات (تقفل في الربح والخسائر).
		إثبات التغير بالالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة.

من المثال نلاحظ حدوث تغير في التزامات مقيمة بالقيمة العادلة FVTPL قيمته 1000 وحدة نقدية وهي عبارة عن 800 تغير بالقيمة السوقية للالتزامات و 200 تغير ناتج عن الخطر الائتماني للشركة لذلك تم معالجة تغير القيمة العادلة الناتجة عن الخطر الائتماني في ح/ الدخل الشامل الآخر بينما 800 في ح/ أ. خ.

~~معالجة إطفاء الأصول المالية (انخفاض القيمة) بموجب IFRS9~~

يمثل الإطفاء (Impairment) المرحلة الثانية من مراحل ~~IFRS9~~.

1- ~~تعريف الإطفاء~~: ~~هو~~ انخفاض القيمة الحالية للأصول المالية الخاضعة لمتطلبات الإطفاء والتي ينتج عنها خسائر ائتمانية متوقعة بسبب ازدياد الخطر الائتماني للأصل المالي بمعنى أنه عندما تكون مبلغ الأداة المالية المسجلة أكبر من المبلغ التقديري القابل للاسترداد فإن ذلك دليل على انخفاض قيمة الأداة المالية مما يتوجب على الشركة تقدير المبلغ القابل للاسترداد والاعتراف بأية